

المشهد السياسي

بري: عون ينسف الطائف

استخلص الرئيس نبيه بري من كلام رئيس الجمهورية ميشال عون من بكركي عن مرسوم الأقدمية لـ«دورة عون» أن الأخير قتل اتفاق الطائف، ضاعه ونصحه معه الدستور والعرف ومجلس الوزراء والوزراء. إنها عودة إلى الاشتباك بين الرئيسين إلى ما قبل أزمة الرئيس سعد الحريري. لكن بصورة يبدو أنها أكثر شراسة

قراءات الشوفي

لأسبوع الثاني على التوالي، يحتل الخلاف بشأن المرسوم الذي وقعه الرئيس ميشال عون وسعد الحريري لمنح ضباط ما يسمى «دورة عون» أقدمية سنة، المشهد السياسي اللبناني، مع عودة الاشتباك بين الرئيس عون والرئيس نبيه بري إلى ما قبل أزمة الحريري. موقف عون من بكركي خلال قداس الميلاد، وتأكيد على إصراره على المرسوم، ودعوته المعارضين إلى اللجوء إلى القضاء، لم يكن ليمنز من دون رد من بري، الذي تعهد أمس عقد لقاء للصحافيين، رد خلاله على كلام عون بقسوة، موسعاً النقاش في رده من أزمة المرسوم إلى تناول اتفاق الطائف برمته.

غير أن بري، الذي ذكر بالمادة 54 من الدستور حول ضرورة توقيع الوزير المختص أي مرسوم يقع ضمن اختصاصه، لم ينسج توجيه الرسائل إلى الحريري، وخصوصاً تجاوز توقيع وزير الداخلية، والاكتماء بتوقيع وزير الدفاع. وهذه الإشارة من رئيس المجلس النيابي، تتعدى التذكير التقني بتجاهل توقيع الوزراء المختصين، إلى ملاحظة في صلب اتفاق الطائف الذي قام أولاً وأخيراً على التوافق، وأرسيت المعادلة على هذا النحو طوال العقود الماضية، حتى في عز الاشتباك بين 8 و14 آذار، وحتى بعد التسوية الرئاسية الأخيرة.

فقول بري عما لفته في كلام عون عن أن «المرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وحدهما»، ثم تعقيبه «إذاً رحمة الله على الطائف، وعلى الدستور، والعرف، ومجلس الوزراء، والوزراء» وتقبل التعازي في باحة ساحة المادة 54 من الدستور، يؤكد أن الأزمة بالنسبة إلى بري مستمرة ولها تفاعلاتها، وأنها ليست حدثاً عابراً، بل هي أمر يعيد البحث في التركيبة

تقرير

رئيس الحكومة بين بعبداء وعين التينة: أين المفر؟

ميسم زرق

لم ينتظر رئيس مجلس النواب نبيه بري دخول عام جديد كي يرد للرئيس ميشال عون «هدية». وفي أول تعليق رسمي منه أمس على توقيع مرسوم منح الأقدمية لضباط «دورة عون»، مهّد للجميع بأن البلاد ستكون بعد الأعياد على موعد مع صولة جديدة في معركة شرسة حول دستورية المرسوم. الرئيسان اللدودان يقفان وجهاً لوجه في معارك لا تنتهي، يختلط فيها السياسي بالشخصي، وبينهما يقف رئيس الحكومة سعد الحريري الذي حاول دوزنة الاشتباك

الحالية للنظام القائم الآن. ومع أن مصادر عين التينة تكفي بما قاله رئيس المجلس، أمس، إلا أنه ردّاً على أسئلة «الأخبار»، قالت المصادر إن «حركة أمل أكثر الحريصين على اتفاق الطائف ولا نية لدينا أبداً للإخلال به، لا الآن ولا مستقبلاً، لكن ما حصل يؤشر إلى أن أحداً ما لديه هذه النية، وفي حال كانت هذه النية موجودة، لا يمكننا أن نقف موقف المتفرج». وسالت المصادر: «ألم يكن مرسوم من هذا النوع يستاهل التشاور حوله والتوافق عليه طالما أنه سياسي بامتياز؟» وذكرت بكلام بري عن دور المؤسسات، مؤكدة أنه «طالما أن القيمين على المشروع عرضوه على المجلس النيابي، فهذا يعني أنهم يدركون أهميته وأهمية التوافق حوله». وسالت «الأخبار» مصادر عين التينة عن السبب الذي دفع عون إلى القيام بهذه الخطوة وتراجع الحريري عن تعهده، فردت بأن «رئيس الجمهورية يحاول في الوقت الضائع أن يمسك بالدولة، مستفيداً من الظروف التي خلقتها أزمة الحريري، لكن البلاد في غنى

الآن عن هذه المحاولات، والأمر ليست بهذه السهولة». كلام بري جاء متزامناً مع تغريدة للنائب وليد جنبلاط، طرح فيها العودة عن المرسوم وتأكيد أنه «غير متفق عليه». وفيما لم يكن الحريري، بحسب مصادر وزارية واسعة الاطلاع، يقدر حجم المشكلة التي سببها المرسوم، قالت المصادر إن «موقف بري وجنبلاط أمس وضع الحريري أمام حسابات جديدة». فد «العتب» في عين التينة وكلمينصو ليس على عون، الذي لا يخفي توجهاته حيال النظام



غياب توقيع وزير الداخلية يسهل الطعن بالمرسوم



«أمله»: نحن أكثر الحريصين على الطائف، لكن إذا كانت النية نفسه فلن نقف مكتوفي الأيدي (هيلم الموسوي)

الحالي ورغبته في فرض سلطة «الرئيس القوي» واستعادة جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية المفقودة في الطائف عبر إجراءات إدارية والقض على مفاصل الدولة في التعيينات، إنما على الحريري، الذي بات بعد أزمته الأخيرة، جزءاً من «منظومة عون» التي يتنازل معها اتفاق الطائف، من دون أن تعلن الأطراف نيتها الانقضاء على الاتفاق.

فإذا كان توقيع وزير المال ليس ضرورياً على ما يقوله التيار الوطني الحرّ بذريعة أن المرسوم ليس له تبعات مالية، فإن المرسوم الذي يستفيد ما لا يقل عن 15 ضابطاً من ضباط الأجهزة الأمنية منه، يحتاج حكماً إلى توقيع وزير الداخلية وهو ما لم يحصل. وتقول المصادر الوزارية إن وزير الداخلية بإمكانه الطعن بالمرسوم، وهذا الأمر يعطله فوراً، إلا أن المشوق لن يقوم بهذه الخطوة. وتقول المصادر إن «أي ضابط يطعن بالمرسوم يسقطه، لذلك كان من الأفضل أن يتم التوافق حوله لأن الطعن سيحصل عاجلاً أو آجلاً».

وفيما يتصاعد الاشتباك الكلامي والسياسي حيال المرسوم، تتفاعل الأزمة داخل الجيش، ولا سيما في صفوف الضباط من العمداء والعقداء، الذين يشعرون بعضهم بالظلم، كحال ضباط دورتي 1995 و1996، فيما يشعر ضباط دورة 1994 بأن اعتراضات زملائهم هي السبب في عرقلة حصولهم على الأقدمية والترقيات. كذلك الأمر بالنسبة إلى المجلس العسكري، الذي سُجّل فيه انقسام حاد حيال المرسوم الأسبوع الماضي، إذ أكد رئيس الأركان اللواء حاتم ملاك خلال اجتماع المجلس الدوري، أن المرسوم «سبب خللاً في بنية الجيش» واعترض عليه أيضاً اللواء محسن فنيش، فيما التزم اللواء سعدالله حمد الحياض، بينما صوت الأعضاء الثلاثة الآخرون عليه فانقسم المجلس انقساماً «طائفيًا»، وجاء موقف قائد الجيش جوزف عون حاسماً إلى جانب المرسوم، في ظل «الصوت التفضيلي» الذي يملكه في هيكلية المجلس العسكري.

غير أن رد وزير العدل سليم جريصاتي على بري، سلط الضوء على أزمة أخرى في مسألة المرسوم، إذ إن جريصاتي أكد أن الأسماء التي ذكرها بري لضباط من قوى الأمن الداخلي (يطالها مرسوم الأقدمية في معرض سؤاله عن توقيع وزير الداخلية)، لم تطلها الأقدمية. وهنا، لا بد من السؤال عن مصير هؤلاء الضباط وغيرهم أربعة في الأمن العام و9 في أمن الدولة. فإذا لم يطلهم المرسوم، فهذا ينسف مبدأ «الإنصاف» الذي كان الذريعة الأولى لإصدار المرسوم ويحصر الأقدميات في ضباط الجيش من دورة 1994 وليس الدورة بأكملها، وإذا طالهم المرسوم على عكس ما قال جريصاتي، فإن الأمر يستوجب توقيع وزير الداخلية. كذلك الأمر، بالنسبة إلى مسألة عدم وجود تبعات مالية للمرسوم، إذ إن هناك أيضاً إلى جانب ضباط الجيش الذين يستفيدون من مرسوم الأقدمية بمرسوم الترقيات المنتظر بعد أيام، ضباطاً ستطالهم الترقيات جراء مرسوم الأقدمية في 1 تموز المقبل (2 من أمن الدولة، 2 من الأمن العام، 3 من قوى الأمن الداخلي)، وهذا يعني ترتيب أعباء مالية. إلا أن الأعباء المالية الأهم لن تظهر الآن، بل بعد سنتين، حين يصبح معظم ضباط دورة 1994 مستفيدين من جداول الترقيات إلى رتبة عميد. وهذا التخوف لا ينحصر بالشق المالي، إذ إن ما

أنه «كان الأجدى برئيس الجمهورية الاستفادة من الرزح الوطني الذي رافق عودة الحريري عن استقالته».

هذه المرة يقف المستقبليون ولو سراً إلى جانب بري، لأن عون «قرّر عن سابق تصور وتصميم إعادة البلاد إلى المشهد الذي كانت عليه عشية انتخابه رئيساً، وضرب اصطفااف وطني لم نشهده منذ عام 2005»، ويتحدث هؤلاء بلغة لا تخلو من الخيبة عن دخول الجميع، بمن فيهم الحريري، في حالة إحراج «نتيجة مطامع غير محدودة تعرقل العهد كلما أعيد إحياءه».

يجلس الحريري حالياً متفرجاً على

في تيار المستقبل، ثمة من يعتقد بأن عون «بارع في استفزاز عين التينة، ويسعى دائماً إلى افتعال أزمة معها تلبس طابعاً ثارياً، وكأنه يتقصد أن يُبقى بري خصماً له من دون معرفة السبب». وترى المصادر نفسها أن الأزمة ليست أزمة حزب الله وحده الذي وجد نفسه عالقاً بين حليفين، بل هي أيضاً «عند الرئيس الحريري الذي يقف في كل مرة أمام اختبار الوفاء لهذا الطرف أو ذاك». ليس في حديث المقربين من الحريري أي تبرير أو شرح لقبول الأخير توقيع المرسوم، لكن حديثهم يحمل ملاحظات وعتبا على بعبداء أكثر من عين التينة، وفي رأيهم

على ما يرام، يصطدم بفخاخ متبادلة بينهما». بلوغ العلاقة هذا المستوى من التوتر أمس بين بعبداء وعين التينة، دفع بهذه الشخصيات إلى الخروج عن صمتها، بعدما التزمته منذ بروز ملامح الأزمة الجديدة. لا توافق هذه الشخصيات على الأسباب التي دفعت رئيس الجمهورية إلى تحطّي بري، بتجاهل توقيع وزير المال على حسن خليل على المرسوم، كما لا تتوائى عن القول إن «عون لم يستند من وقوف بري خلفه خلال المحنة التي مرّ بها رئيس الحكومة في سبيل التأسيس لعلاقة متينة تريخ حلفاءهما المشتركين».